A

March 2012

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة مشكلات السلع

الدورة التاسعة والستون

مايو، 28–30 مايو/أيار 2012

تعزيز تأثير نشاطات التطوير السلعي لدى الجماعات الحكومية الدولية للسلع على اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة القيمة

موجز تنفيذي

تستعرض هذه الوثيقة نتائج التجربة التي تمّ التوصّل إليها في تنفيذ مشاريع الصندوق المشترك للسلع الأساسية بهدف تسليط الضوء على العوامل التي ساهمت في رفع مستوى اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في عمليات تطوير السوق، وتطوير سلسلة القيمة. وتعطي أيضاً لمحة موجزة عن المشاركة التاريخية للجماعات الحكومية الدولية للسلع في نشاطات التطوير السلعي. ثم توفّر، على أساس دراسة أكثر تفصيلاً لمشاريع مختارة، إشارةً لعوامل قد تكون دعمت أو أضعفت تحقيق أهداف اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة. وأخيراً، تقترح هذه الوثيقة إجراءات مقبلة للبناء على الدروس المستخلصة من أجل تعزيز الآثار الإيجابية الناجمة عن عمل التطوير السلعي في المستقبل على أصحاب الحيازات الصغيرة.

الإجراءات المُقتَرَحة من لجنة مشكلات السلع

قد ترغب اللجنة في:

- إبداء التعليق على الآثار الواضحة الناجمة عن **عمل التطوير السلعي** الذي يجري تحت رعاية الجماعات الحكومية الدولية للسلع في قطاعات السلع في العديد من بلدان العجز الغذائي منخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً.
- الإشارة إلى أهمية **التحليل والبحث** في هذا المجال لتحسين فهم نماذج مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق، ومحدّدات هذه النماذج.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

- اقتراح طريقة تتيح للجماعات الحكومية الدولية للسلع أن تحسّن فعاليّتها في الترويج لعملية **صياغة مشروعات التطوير السلعي**، **والموافقة عليها**، **وتمويلها**، **وتنفيذها**، على أن تركّز هذه المشاريع بصورة رئيسية على تعزيز اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وفي سلاسل قيمة السلع، مع إيلاء أهمية خاصة إلى النساء.
- الطلب إلى الجماعات الحكومية الدولية للسلع، خلال رفع التقارير عن أنشطتها، أن تستعرض إجراءات **التطوير السلعي** التي تمّ اتخاذها لتعزيز اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في أسواق السلع.

أولاً– مقدّمة

1– أشارت لجنة مشكلات السلع في دورتها الثامنة والستين إلى وجوب إعطاء الأولوية إلى العمل على استراتيجيات وسياسات لدعم اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة.[1] وأحاطت اللجنة علماً بأن أولوية اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق عكست أيضاً إحدى الأولويات التي عبّر عنها المؤتمر الإقليمي لأفريقيا. وأقرّ المجلس بعد ذلك في دورته الأربعين بعد المائة هذه التوصية الصادرة عن لجنة مشكلات السلع.

2– وإن النشاطات الممكنة لدعم هدف اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق واسعة النطاق، وتشمل العديد من برامج منظمة الأغذية والزراعة. وفي إطار شعبة التجارة والأسواق، إن النشاطات التي تدعم اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق تضم أبحاثاً تحليلية لمحدّدات مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة، والمشورة بشأن سياسات داعمة لعملية تطوير شاملة للسوق وسلسلة القيمة[2]، إضافة إلى تدابير تطوير السلع التي قد تفضي إلى آثار مباشرة وملموسة على تحسين اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة.

3– وتُجري الجماعات الحكومية الدولية للسلع التابعة للجنة، والتي عُيِّنت هيئات سلعية دولية من جانب الصندوق المشترك للسلع الأساسية، أنشطةً لتطوير السلع منذ أكثر من عشرين عاماً. وربما لم تولى هذه الأنشطة (خارج هيئات الجماعات الحكومية الدولية للسلع) الرعاية والأهمية اللتين تستحقهما علماً أنه تمّ تنفيذ حوالي 125 مشروعاً تحت رعاية الجماعات الحكومية الدولية للسلع، وبلغت تعبئة الموارد المخصصة لها ما يقارب 244 مليون دولار أميركي (الجدول 1).

[1] تقرير لجنة مشكلات السلع عن الدورة الثامنة والستين المنعقدة بين 14 و16 يونيو/حزيران. الوثيقة C 2011/16، الفقرة 28.

[2] أُنظر بخاصة الوثيقة CCP 12/6– *تحديد تدخلات ملائمة على مستوى السياسات لدعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق*.

الجدول 1– عدد وكلفة مشاريع التطوير تحت رعاية الجماعات الحكومية الدولية للسلع، حسب السلعة (1993–2011)

	المشاريع المنتظمة		مشاريع المسار السريع		مجموع المشاريع	
	عدد المشاريع المنتظمة	الدولار الأميركي	*عدد المشاريع السريعة*	*الدولار الأميركي*	*مجموع المشاريع*	*الدولار الأميركي*
الموز	*6*	32,118,158	*2*	306,040	*8*	32,424,198
الفاكهة الاستوائية	*1*	5,437,268	*10*	1,247,889	*11*	6,685,157
الكاشو	*1*	3,194,344	*2*	217,650	*3*	3,411,994
الفاكهة والخضر	*6*	15,199,813	*1*	40,000	*7*	15,239,813
النباتات الطبية والأعشاب	*1*	2,306,689	*1*	61,160	*2*	2,367,849
الحامض	*2*	3,780,938	-	-	*2*	3,780,938
الكاسافا	*5*	14,866,331	*2*	177,336	*7*	15,043,667
الحبوب (التخزين، إلخ..)	*2*	7,409,565	*2*	91,750	*4*	8,952,897
الفونيو	*1*	1,4531,582	-	-	*1*	1,451,582
الدخن والذرة الرفيعة	*5*	14,276,507	*3*	423,028	*8*	14,699,535
البطاطا	*3*	10,894,044	*2*	148,000	*5*	11,042,044
الأباكا	*1*	1,613,634	-	-	*1*	1,613,634
ألياف جوز الهند	*4*	3,868,673	*3*	210,092	*7*	4,078,765
السيزال والهينكين	3	8,188,267	*4*	*578,650*	*7*	8,766,917
الألياف الطبيعية	-	-	*2*	*236,900*	*2*	236,900
اللحوم ومنتجات الألبان	8	26,560,536	*4*	*333,741*	*12*	26,894,277
جوز الهند	4	12,899,451	*1*	*67,405*	*5*	12,966,856
دقيق الفول	2	8,007,469	-	-	*2*	8,007,469
زيت النخيل	*3*	*8,695,355*	-	-	*3*	8,695,355
اللفت والجاتروفا	*1*	*4,343,800*	-	-	*1*	4,343,800

السمسم	*1*	*3,889,298*	*1*	*135,400*	*2*	4,024,698
جوز الشي	*1*	*3,225,312*	*1*	*68,000*	*2*	*3,293,312*
فول الصويا	*1*	*2,790,562*	*1*	*68,000*	*2*	*2,858,562*
الأرز	*4*	*10,414,339*	*4*	*1,733,099*	*8*	*12,147,438*
الشاي	*4*	*14,042,914*	-	-	*4*	*14,042,914*
الجلود الكبيرة والصغيرة	*5*	*10,898,913*	*3*	*440,071*	*8*	*11,338,984*
الفول السوداني	*1*	*5,171,700*	-	-	*1*	*5,171,700*
المجموع	**76**	**235,545,462**	**49**	**6,584,211**	**125**	**243,581,255**

4- وتستعرض هذه الوثيقة نتائج التجربة التي تمّ التوصّل إليها في تنفيذ مشاريع الصندوق المشترك للسلع الأساسية بهدف تسليط الضوء على العوامل التي ساهمت في رفع مستوى اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في عمليات تطوير السوق، وتطوير سلسلة القيمة. وتعطي أيضاً لمحة موجزة عن المشاركة التاريخية للجماعات الحكومية الدولية للسلع في نشاطات التطوير السلعي. ثم توفّر، على أساس دراسة أكثر تفصيلاً لمشاريع مختارة، إشارةً لعوامل قد تكون دعمت أو أضعفت تحقيق دمج أصحاب الحيازات الصغيرة. وأخيراً، تقترح هذه الوثيقة إجراءات مقبلة للبناء على الدروس المستخلصة من أجل تعزيز الآثار الإيجابية الناجمة عن عمل التطوير السلعي في المستقبل على أصحاب الحيازات الصغيرة.

ثانياً- معلومات أساسية عن نشاطات التطوير السلعي تحت رعاية الجماعات الحكومية الدولية للسلع

5- لطالما شاركت شعبة التجارة والأسواق في الجهود الآيلة إلى تحسين الظروف في الأسواق الدولية للسلع بما فيها، من بين أمور أخرى، عبر تقديم المشورة بشأن التحاليل والسياسات تحت رعاية الجماعات الحكومية الدولية للسلع[3]، والمشاركة في البعثات الاستشارية الخاصة بالسلع في البلدان الأعضاء، والتدريب في إطار برنامجها الشامل للمفاوضات التجارية بشأن الزراعة. وبعد إنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية في أوائل التسعينات، تمّ التركيز على نحو أكبر على نهج "التدابير الأخرى" لتحسين ظروف السوق، وبخاصة من خلال مشاريع تهدف إلى تعزيز قطاعات السلع في البلدان النامية.

[3] إن الجماعات الحكومية الدولية للسلع التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمعنية بالسلع ذات أهمية خاصة للبلدان النامية قد عُيِّنت هيئات سلعية دولية من جانب الصندوق المشترك للسلع الأساسية لغاية وضع استراتيجيات ملائمة للتطوير السلعي، وترتيب أولويات مقترحات المشروعات لرفعها إلى الصندوق للتمويل. وقد عُيِّنت ثماني جماعات حكومية دولية للسلع تابعة لمنظمة الفاو، وجماعات فرعية، كهيئات سلعية دولية: الموز، والفاكهة الاستوائية، والحامض، والألياف الصلبة، واللحوم ومنتجات الألبان، وبذور الزيت، والزيوت والدهون، والأرز، والشاي، والجلود الكبيرة والصغيرة.

6- وبشكل عام، تمّ تنفيذ 125 مشروعاً يتناول السلع الزراعية، وقد حُشدت لها موارد طائلة. وتقارب القيمة الإجمالية لهذه المشاريع الخاصة بتطوير السلع الزراعية مبلغ 244 مليون دولار أميركي. ونُفِّذ 90 في المائة من المشاريع التي كانت تحت رعاية الجماعات الحكومية الدولية للسلع في بلدان العجز الغذائي متدنية الدخل، و70 في المائة منها كانت موجودة في أقل البلدان نمواً. أمّا المشاريع التي جرى تنفيذها في بلدان نامية أخرى، فقد تناولت بصورة عامة مناطق محرومة متدنية الدخل. وتتضمن هذه الموارد بشكل رئيسي موارد الصندوق المشترك للسلع الأساسية، إنما تشمل أيضاً مكوّنات ملحوظة من التمويل المشترك ومن النظراء.

7- والمشروعات التي نفّذتها أساساً الجماعات الحكومية الدولية للسلع لم تستهدف بالتحديد أصحاب الحيازات الصغيرة. وما عدا بعض الجهود لتحسين استخراج زيت النخيل "على نطاق صغير"، كان الدفع الرئيسي باتجاه تحسين الإنتاج وتعزيز الطلب، بما في ذلك من خلال تطوير المنتج والترويج له. وكان من المتوقّع النجاح في تحقيق هذه الأهداف بما يؤدي إلى زيادة إيرادات المنتجين في البلدان النامية. وكانت هذه حال معظم المشروعات السبعة المنجزة حتى عام 2000 (الجدول الملحق 1).

ثالثاً- العوامل المساندة لاندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق في برامج التطوير السلع

8- وفيما نجحت هذه المشروعات في تحقيق الأهداف الموضوعة لها، قليلة هي الأدلّة الكمية المتاحة لتوثيق الآثار المفيدة على المنتجين، ناهيك عن آثارها على أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتطلّب هذا التحليل مسوحات قطرية مفصّلة تكون باهظة الكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً، وتتعرّض أيضاً إلى مواطن ضعف منهجية في غياب بيانات أساسية قابلة للمقارنة.[4]

9- ولتقييمٍ أكثر شمولية لمدى تصميم مشروعات التطوير السلعي بحيث تشجّع مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق، تُجري حالياً شعبة التجارة والأسواق دراسة حالات مفصّلة من بين مشاريع مختارة للصندوق المشترك للسلع الأساسية وجماعات العمل الحكومية الدولية للسلع. ويتمثل الهدف النهائي من هذا التمرين في وضع مجموعة من الخطوط التوجيهية للممارسات الفضلى ينبغي اعتمادها لدى تصميم مشاريع للتطوير السلعي في المستقبل وتنفيذها، من أجل تسهيل اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق. وبإمكان هذه الخطوط التوجيهية أن تساعد في تعبئة موارد دولية ووطنية لتطوير سوق السلع.

[4] كان الاستثناء الوحيد هو التقييم الذي أجراه الصندوق المشترك للسلع الأساسية على المستوى القطري عام 2005 لمشروع منتجات اللحوم ذات القيمة المضافة، ومشروع متابعة لمشروع تحسين الموز. وقد أكّد هذا التحليل المفصّل الآثار الملحوظة الناجمة عن المشروعين على صعيد تعزيز العمل، والمداخيل، والنمو الاقتصادي للسكان المعرّضين في البلد المعني.

10- وقد صُمّم تقييم دراسة الحالة لتكوين فهم أفضل عن طريقة تطرّق مشروعات التطوير السلعي إلى عوامل تبدو مكوّنات رئيسية في مشروعات ناجحة، استناداً إلى استعراض أوّلي لمشروعات مختارة ودراستها[5]، وإلى خبرة الشعبة في ما يخصّ تصميم المشروع وتنفيذه. وترد في ما تبقّى من هذا الجزء قوائم وتحليلات لبعض هذه العوامل.

11- والأهم من بين هذه العوامل هو الحاجة إلى **التزام صادق ومتفانٍ لمعالجة القيود الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية** التي يواجهها السكان من بين أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين غالباً ما يكونون غير قادرين على تعريف المجتمع الأوسع نطاقاً على صعوباتهم، أو لا يملكون الوسائل لذلك. ويجب أن يكون هذا الالتزام مشتركاً بين جميع الأطراف المعنيين بصياغة مشروع ورعايته، وقبل كلّ شيء بين المؤسسات العامة والخاصة المكلّفة بالتنفيذ.

12- وتعتمد المنافع الفورية والطويلة الأجل على السواء على **السلامة من الناحية الاقتصادية**. وفي المشروعات التي تهدف إلى نمو الإنتاج والمبيعات، ينبغي إجراء تقييم متأنٍ لظروف السوق ومخاطره. وفي إثنين من المشروعات التي تمّ النظر فيها، إن الاهتمام الضئيل الذي حظي به هذا الجانب أفضى إلى عدم ملاءمة بعض مكوّناتها، لأن الاستعمالات البديلة للسلع المعنية كانت أكثر درّاً للربح من الاستعمالات الملحوظة في إطار المشروعات. وعلى سبيل المثال، لم ينجح تحسين تقنيات السلخ بهدف تعزيز جودة الجلود في المناطق حيث كانت الجلود مخصّصة للاستهلاك البشري؛ والاستعمال الممكن للسيزال في لبّ الورق لم يأخذ في الاعتبار على نحو كافٍ منافسة مواد لبيّة أخرى بأسعار لم تكن مدرّة للربح بالنسبة إلى الألياف في هذا الاستعمال.

13- وقد أُوليت أهمية ملحوظة في دائرات التطوير إلى الأدوار الملائمة للقطاعين العام والخاص من أجل تعزيز اندماج اصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة القيمة. وفي المشاريع التي تمّت دراستها، غالباً ما وفّر القطاع العام دعماً في مرحلة البدء من حيث الموارد المالية والبشرية، إضافة إلى خدمات مستهدفة متواصلة في مجالات البحوث، والبنية التحتية، والإرشاد، والتدريب، وبناء القدرات. وعادة، كان القطاع العام يضّطلع أيضاً بدور مهم في تحديد الترتيبات التنظيمية والإدارية لاستهداف أصحاب الحيازات الصغيرة كما في حالة المشروع المتعلق بالفاكهة الاستوائية في المكسيك (شياباس). إنما اتّخذ القطاع الخاص أحياناً الريادة على مستوى الدعم العام الذي كان يقدّمه، كما كانت الحال بالنسبة إلى تطوير منتج السيزال في تانزانيا.

14- وقد أثبتت الشراكات مع **القطاع الخاص** أهميتها في تشجيع اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق. وتعمل هذه الترتيبات على أساس منفعة اقتصادية متبادلة للمزارعين والقطاع الخاص. ولذا، أطلقت مثلاً إحدى الضيع

[5] تضم المشاريع التي تمّ استعراضها بتفصيل أكبر: تنويع الزراعة في غواتيمالا والمكسيك (شياباس) من خلال إنتاج فاكهة التصدير (الصندوق المشترك للسلع الأساسية/06/FIGTF)؛ تطوير إنتاج وتسويق منتجات السيزال والهينكين (الصندوق المشترك للسلع الأساسية/07/FIGHF)؛ مخططات تحسين الجلود الكبيرة والصغيرة في غرب أفريقيا (الصندوق المشترك للسلع الأساسية /04/FIGHS)؛ إنتاج النباتات الزيتية وتسويق الزيوت النباتية الطبيعية كبدائل لوقود الديزل للنقل العام في بيرو زهوندوراس (الصندوق المشترك للسلع الأساسية /26/FIGOCF)؛ برنامج التنويع لتطوير صادرات الخضر في إثيوبيا والسودان (الصندوق المشترك للسلع الأساسية/17/FIGTF)؛ تعزيز الإنتاجية والتنافسية في قطاع إنتاج الألبان لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في ليسوتو وزامبيا (الصندوق المشترك للسلع الأساسية/14/FIMDP).

الخاصة الكبرى في تنزانيا سنداتها العقارية التي حوّلتها الحكومة إلى مجلس السيزال في تنزانيا من أجل تخصيصها لأصحاب الحيازات الصغيرة بحيث يشاركون في زراعة السيزال، ويمدّون مصانع التجهيز به. وقد تمّ شراء كلّ المساحة التي أُطلِقت في إطار مخطّط خدمة أصحاب الحيازات الصغيرة، وكذلك عمد المزارعون غير المشمولين في المخطط إلى تطوير أراضيهم لزراعة السيزال أيضاً. وبالتالي، ازدادت المساحة الإجمالية التي زرعها أصحاب الحيازات الصغيرة من 32 هكتاراً عام 1999 إلى 5129 هكتاراً حتى نهاية عام 2009، ما عكس الحوافز الاقتصادية الناجمة عن الشراكة، والتي لم توفّر فقط الموارد الأولية لينشىء أصحاب الحيازات الصغيرة مؤسساتهم بل ضمنت لهم أيضاً منافذ في السوق. وكذلك، في مشروع تطوير صادرات الخضر في إثيوبيا، خصّصت السلطات المحلية قطع أرض لبناء دارين للتعليب يديرهما أطراف من القطاع الخاص، وكان ذلك أساسياً في تعزيز عائدات أصحاب الحيازات الصغيرة من منتجاتهم.

15- ويبدو أن **قدرة صغار المزارعين على تنظيم أنفسهم** ضمن مجموعات أو مؤسسة، بهدف وضع وتنفيذ خطة إنتاج تكون مندمجة في سلسلة القيمة، تشكّل مكوناً مهماً جداً في المشروعات الناجحة. وعادة، تكون هذه المجموعات أكثر قدرة على تحقيق وفورات الحجم في إنتاج المدخلات وشرائها، ونتيجة لزيادة الإنتاجية، يتحسّن موقعها التنافسي واندماجها في السوق. وإن تجمّع أصحاب الحيازات الصغيرة للسيزال في تنزانيا مثلاً، والذي تشكّل تدريجياً مع تنفيذ مشروع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، تشارك بصورة ناشطة في الحوارات مع إدارة الممتلكات (التي تمثّل منافذ لأليافهم) بشأن مسائل تهمّ الأعضاء. وفي عام 2010، نظّم تجمّع أصحاب الحيازات الصغيرة إضراباً على مدى ثلاثة أشهر في الحصاد لتأمين شروط دفع أفضل.

16- وتشكّل عملية **بناء قدرات** المزارعين مكوّناً مهماً من اندماجهم بنجاح في السوق، وتساهم على نحو ملحوظ في استدامة نتائج المشروع. وعلى سبيل المثال، وفّر مشروع منتجات الألبان في ليسوتو وزامبيا التدريب لأصحاب الحيازات الصغيرة على كيفية زراعة وحفظ العلف لعمليات منتجات الألبان. ونتيجةً لذلك، ازدادت غلّة الحليب لكلّ بقرة، فيما تراجعت بصورة ملحوظة موسمية الإمدادات إلى مركز تجميع الحليب، ما ساهم في تحقيق عائدات أعلى لأصحاب الحيازات الصغيرة.

17- ويتّسع نطاق بناء القدرات إلى ما بعد الجوانب الزراعية الفنية ليشمل التدريب على مسائل من قبيل تقييم ظروف السوق والمفاوضات بشأن شروط التسعير والدفع. وفي هذا المجال الأخير بالتحديد، يشعر المزارعون بضرورة بذل مزيد من الجهود على صعيد إتاحة وسائل أفضل لهم كي يواجهوا تحديات العمل في السوق. وقد قدّم تجمع أصحاب الحيازات الصغيرة للسيزال في تنزانيا مثلاً طلبات مماثلة بشأن التدريب على تحديد السعر والإدارة المالية، كما قدّم منتجو الفاكهة الاستوائية في المكسيك (شياباس) طلبات بشأن التسويق وتقييم فرص التسويق التجاري المحتملة.

18- وتتّسم **استدامة برامج أصحاب الحيازات الصغيرة بأبعاد متنوعة**. ويتعلّق أحدها بمدى إمكانية المشاركين في المشروع أن يبنوا الدعم من خلال مفعول العرض. ويتناول جانب آخر ذات الصلة مدى إمكانية تكرار المشروع ونتائجه.

ولذا، في المراحل الأولى من صياغة المشروعات وتنفيذها، من الضروري وضع نماذج أعمال تكون متعددة الاستعمالات، وسهلة *التكيّف لغاية التكرار*.

19- ويتصل هذا التخطيط المسبق أيضاً بالمشاركة المؤسسية الضرورية للحفاظ على زخم المشروعات، والترويج لتوسيع نطاقها وتكرارها. وتوفّر هذه الرؤية البعيدة المدى للمشاركين ضمانةً أكبر للاستمرارية، كما تعزّز الالتزام. وفي حال مشروع الفاكهة الاستوائية في المكسيك (شياباس)، تحدّدت الحاجة إلى إنشاء هيئة عامة مركزية مسؤولة عن الاستعراض التنظيمي، والتنسيق، وإدارة التمويل لزيادة عدد نشاطات التأسيس. وعلى العكس، في المشروعات حيث لم تُحدّد هذه الحاجة، من قبيل مشروع الفاكهة الاستوائية في غواتيمالا، يبدو التكرار أبطأ بكثير، إذا وُجد هذا التكرار حتى. وفي حال مشروع تطوير صادرات الخضر في إثيوبيا، وفّر إنشاء صندوق متجدّد للإقراض مع اتحاد المزارعين مصدراً لاستدامة توفير المدخلات على مستوى المزرعة.

20- **وتتّصل إحدى المسائل الأصعب في مجال التطرّق إلى استدامة مشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة ببيئة السوق التي يجب أن يعمل فيها المزارعون**. وبصورة خاصة، قد تتغير ظروف السوق مع مرّ الوقت، وقد تختلف الأسعار إلى حدّ بعيد عن الأسعار التي تمّ الحصول عليها خلال المشروع، وبخاصة في حالة المنتج المخصَّص للأسواق العالمية. وبعد التنويع الناجح مثلاً للفاكهة الاستوائية في المكسيك (شياباس)، ارتفعت أسعار المحاصيل التقليدية المُنتجة بقدر أكبر من قبيل الذرة، والقهوة، والقطانيات، وقصب السكر. وكذلك، ارتفعت أسعار معظم الفاكهة، إنما أبدت بعض الأصناف "الغربية" أداءً متغيراً أفضى إلى الريبة في ما يخصّ استثمار المزارعين في منشآت إضافية لبيوت زجاجية. وفي حال تحسين الجلود الكبيرة والصغيرة في غرب أفريقيا، تعذّر تحقيق التصنيف لجودة أفضل في الأسواق الدولية، ولذا يستمر كلّ من المسالخ وصغار المزارعين في اعتماد ممارسات سلخ تقليدية ومتدنية النوعية، ما لا يتيح مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة على نحو كبير في سلسلة القيمة. وأمّا في ما يتعلّق بتطوير صادرات الخضر في إثيوبيا، فقد نُقلت منشآت التعليب التي أُقيمت في إطار المشروع إلى اتحاد لمزارعي الخضر مسؤول عن جمع منتوجات أصحاب الحيازات الصغيرة، وتصنيف الأسواق المحلية والإقليمية. وفيما وُضع الأساس لتعزيز مشاركة منتجي الخضر من أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق، عانى الأداء الفعلي من قيود بفعل الطلب الضعيف من جانب أسواق التصدير.

21- وخلال تنفيذ المشروعات، يستفيد المزارعون من دعم مالي ومن المساعدة والتنسيق في مجال تسويق المنتجات. غير أنه لدى الاتفاق على مشروع، يتطلّب الاندماج الناجح في السوق إجراءات مستقلة يتخذها المنتجون على صعيد تسويق منتجهم. وحتى في المشروعات الأكثر نجاحاً، تثير مسألة التسويق العديد من الشكوك. وبالتالي، تظهر حاجة كبرى في مشروعات التطوير السلعي والزراعي إلى **تحليل أكثر تفصيلاً لظروف سوق السلع، واستشرافها، وللفرص والقيود أمام رفع مستوى مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة القيمة**.

رابعاً- توصيات تنظر فيها اللجنة

22- وعلى ضوء ما تقدّم، قد ترغب اللجنة في:

(أ) إبداء التعليقات على الآثار الظاهرة **لعمل التطوير السلعي** الذي أُجري تحت رعاية جماعات العمل الحكومية الدولية للسلع في قطاعات السلع في العديد من بلدان العجز الغذائي متدنية الدخل، وأقل البلدان نمواً.

(ب) التشديد على أهمية **التحليل والبحوث** في هذا المجال لتحسين فهم نماذج مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق، ومحدّداتها. ومن شأن هذه الجهود أن تساهم في تصميم مشروعات فعالة بما يفيد عدداً كبيراً من أصحاب الحيازات الصغيرة، ويعزّز استدامة قطاعاتهم. وقد ترغب أيضاً في الإشارة إلى أن المنهجية التي تضعها حالياً شعبة التجارة والأسواق، والتي تتّجه إلى وضع الممارسات الفضلى من أجل تنفيذ ناجح لمشروعات التطوير، قد توفّر مساهمة قيّمة.

(ج) اقتراح طريقة تتيح للجماعات الحكومية الدولية للسلع تحسين فعاليّتها في **التشجيع على صياغة مشروعات التطوير السلعي، والموافقة عليها، وتمويلها، وتنفيذها**، مع التركيز بشكل رئيسي على تعزيز اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وسلاسل القيمة المضافة، وإيلاء أهمية خاصة إلى النساء.

(د) الطلب إلى الجماعات الحكومية الدولية، خلال رفع التقارير عن أنشطتها، أن تستعرض **إجراءات التطوير السلعي** التي تمّ اتخاذها لتعزيز اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في أسواق السلع.

الجدول الملحق 1– مشاريع الجماعات الحكومية الدولية للسلع في مجال التطوير السلعي المُنجزة حتى عام 2000

المشروع	الكلفة (مليون دولار أميركي)	مُنجز (العام)
مصانع زيت النخيل على نطاق صغير	0.2	1996
تحسين استخراج زيت جوز الهند على نطاق صغير	2.9	1998
تطوير المنتجات والأسواق لمنتجات ألياف جوز الهند ذات القيمة المضافة مع إشارة خاصة إلى ألياف جوز الهند المطاطية والأنسجة الأرضية	0.5	1998
تحسين في مجال التجفيف، والتليين، والتبييض، وصباغة ألياف جوز الهند/الغزول وطباعة تغطية الأرضيات.	1	1999
تحسين الموز	10.7	1999
تطوير منتجات اللحوم ذات القيمة المضافة والترويج لها في أفريقيا دون الصحراء	1.3	1999
زيادة الطلب على الشاي	4.8	2000